بوتين... رواية روسية متكرّرة

بيار عقيقي

يتصرّف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وكأنه شخصية من نوع «سيغما»، أي ذاك المنعزل بين جدران قصر محاطٍ بالثلوج شتاءً، ويهرب إلى أعماق السهوب الخضراء صيفاً. صورته كشخص انطوائي بإرادته طغت على اندفاعه بعد صعوده إلى السلطة وقرع أبواب الغرب بروح ليبيرالية متجدّدة. في غضون تسعة أشهر، أظهر بوتين «تفرّده» في خطابٍ هاجم فيه رئيس مجموعة «فاغنر» الراحل يفغيني بريغوجين، بعد محاولة تمرّده في 23 ـ 24 يونيو/ حزيران الماضي، والثاني في خطاب الدقائق الخمس، السبت الماضي، ملمّحاً فيه إلى ضلوع أوكرانيا بأعتداء موسكو، في 22 مارس/ آذار الحالي. في المحطتين، بدا بوتين منزعجاً وغاضباً ومقتضباً، بما يُشبه أداء شخصٍ فُرض عليه القيام بردّ فعل. لا يشبه الأمر ما فعله في شبه جزيرة القرم الأوكرانية في مارس/ آذار 2014، ولا في إعلانه «العملية العسكرية الخاصة» في أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022، ولا في إعلان ضمّه المناطق الأوكرانية الأربع: خيرسون، زابوريجيا، لوغانسك، دونيتسك، في سبتمبر/ أيلول 2022. في تمرّد «فاغنر» واعتداء مركز كروكوس سيتي أبان بوتين عن شخصيته الباحثة عن ضحية ثأراً، بمعزل عن كل نظريات المؤامرة، عن حياكة الكرملين التمرّد والاعتداء. أما في محطات صياغة الأحداث، فإن الرئيس الروسي كشف عن طبيعته الخاصة: شخصية مسيطرة، لا تتناغم مع المفاهيم الاجتماعية. لكن على الجميع الخضوع له. وإذا عُدّ ديكتاتوراً، فإن لا صفة شخصية محدّدة للديكتاتوريين. فهناك البشوش منهم والعابس، الاجتماعي والمنطوي، لكنهم جميعاً يملكون خاصيّة «جنون العظمة». وفي اتهامه أوكرانيا بهجوم موسكو، رغم اعترافه بنفسه بأن «إسلاميين متطرّفين» ارتكبوا المجزرة، ظلّ متمسكاً بدور كييف في المذبحة، وهو ما تعمل عليه أجهزته الاستخباراتية، لمحاولة صياغة خيطٍ يربط بين المنفذين الموقوفين في روسيا ورأس السلطة الأوكرانية، الرئيس فولوديمير زيلينسكي. لا يشبه الأمر الشيشان في أواخر العام 1999، غير أن بوتين الساعي بدأب إلى بناء سرديةٍ تسمح بإقناع الروس بدور أوكراني رسمي في جريمة موسكو، ذكيٍ بما فيه الكفاية لتطوير أدوات الاتهام من دون الحاجة إلى شخصٍ يبرّر أي خطوة عسكرية مقبلة له، كما فعل الأمين العام لمجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف، حين كان مديراً لجهاز الأمن الفيدرالي (أف أس بي) في 1999. في ذلك الحين، ردّ باتروشيف على قضية توقيف ثلاثة من عناصر الجهاز، كانوا يزرعون قنابل مشابهة لتفجيرات وقعت في مبانٍ سكنية في عدّة مدن روسية، بالقول: «كانوا يجرون مناورة»، لكن القنابل التي حاول العناصر زرعها كانت حقيقية.

حين يخرج «سيغما» من عزلته، فإنه مضطرٌّ للتحوّل إلى «ألفا»، لضرورات سياسية وشعبية. وهو ما لا يرتاح له بوتين، الذي قبع سنواتٍ في درسدن أيام ألمانيا الشرقية. وفي التنقل بين الشخصيتين، تبرُز مساحة يُمكن لأي مهاجم خرقها. الولايات المتحدة على الخطّ، سواء بإصرارها على تقديم معلوماتٍ للروس بشأن الهجوم قبل وقوعه، أو بكشفها النيات الروسية لغزو أوكرانيا قبل أسابيع من حصوله. هنا مشكلة بوتين: كل ما يفعله، معزولاً أو في سياق علني، فإنه يبقى تحت المجهر الأميركي. وعادة، حين يُصبح القائد في موقع ضعف، يستنفر الخلفاء المحتملون إلى درجة قد يتجرّأ فيها أحدهم على الانقلاب عليه. يقول بطل رواية «بطل من زماننا»، للأديب الروسي ميخائيل ليرمنتوف، واسمه غريغوري ألكسندروفيتش بيتشورين: «هناك رجلان في داخلي، أحدهما يعيش بكل ما للكلمة من معنى، والآخر يعيش من أجل إصدار الأحكام على الأول». في زمننا الحالي، هذا الشخص يسكن في الكرملين. كل شيء يدور حوله. وحين يُفاجأ بأن مادّية الأيديولوجيات، لا أفكارها، لا تتكرّر، سيحكم على نفسه بالفشل في إحيائها، ما يقود الذات إلى ظلمةٍ لا تشبه «ثائراً» سعى لتقمّص شخصية بطرس الأكبر، بل مجرّد شخصٍ قضى على الجميع ثم قضى على نفسه. في ذلك رواية روسية متكرّرة.

حرب المليشيات في السودان

حقور زيادة

خلال الشهور الماضية، ومع تعقد مسار العمليات العسكرية على الجانبين، شرع طرفا حرب السودان في استدعاء الحلفاء للقتال المباشر. ... بادرت قوات الدعم السريع باستدعاء قوات حليفة تسمّى «الفزع»، وهو لفظ يستخدم في غرب السودان لتلبية نداء القتال نصرةً لمظلوم أو دفاعاً عن حليف. وكان قائد «الدعم السريع»، الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، قد زعم في يناير/ كانون الثاني الماضي، أن القوات التي اجتاحت ولاية الجزيرة في وسط السودان هي من قوات «الفزع»، التي تقاتل لنصرته. لكنها لا تأتمر بأوامره، وأنه لم يأذن باحتلال الولاية! امتدّ هذا «الفزع» حتى أواسط أفريقيا وغربها، مستجلباً مقاتلين من بلدان عديدة. صح أو لم يصحّ هذا الزعم، فلا يمكن اتخاذه دليلاً على براءة «الدعم السريع» من الانتهاكات التي حدثت وتحدُث في ولاية الجزيرة، وغيرها من الأماكن. كما انحازت مليشيا «درع السودان» للدعم السريع، وهي كوّنت في ديسمبر/ كانون الأول 2022، وزعم وقتها قائدها (ضابط سابق في القوات المسلحة) أنها قوات لحفظ توازن البلاد العسكري الذي أضرّت به اتفاقية السلام بإدخال جيوش الحركات المسلّحة إلى المدن والسلطة! وأن عدد أفرادها يبلغ 35 ألف جندي. وأنهم لا يعترفون إلا بالجيش السوداني، لكن وجودهم فرضته ضرورة حفظ الأمن، حتى يتم دمج كل جيوش الحركات المسلحة في الجيش القومي! ثم بعد أقل من ثلاثة شهور من بداية الحرب، انحازت مليشيا درع السودان لقوات الدعم السريع ضد الجيش، وتبنّت خطاب الهامش والمظلومية نفسه. ويتمتع قائدها حالياً بنفوذ كبير في مناطق تحتلها قواته باسم الدعم السريع، لكنه تحالف يعتبره أغلب المراقبين هشّاً ومفخّخاً. وسينهار في أي لحظة بعودة مليشيا درع السودان إلى طوع الجيش السوداني، أو تمرّدها المستقل. هناك أيضاً مليشيات قبلية عربية في غرب السودان تقاتل مع قوات الدعم السريع، وتوجّه حربها نحو مكوّنات عرقية أخرى، انتقاماً لحروب قديمة، ما أسفر عن مذابح دامية في إقليم دارفور.

على الجانب الآخر، دخلت جيوش الحركات المسلّحة المريّع الأول من الحرب، عندما أعلنت إنهاء حالة الحياد ونيّتها القتال مع الجيش السوداني. وشرعت الحركات المسلّحة في تخريج المقاتلين لزيادة أعداد منتسبيها، في مخالفةٍ لأصل اتفاق سلام جوبا الذي قام على دمج هذه الجيوش وتجفيفها لصالح الجيش الوطني الواحد. لكن ما يحدُث عكس ذلك، فشهد عضو المجلس العسكري (الحاكم)، الفريق شمس الدين كباشي، تخريج الدفعة 37 من قوات حركة تحرير السودان التابعة للقائد أركو مناوي حاكم إقليم دارفور. كما سبقه زميله الفريق ياسر العطا بحضور تخريج 1500 مقاتل من مقاتلي حركة العدل والمساواة التابعة لوزير المالية جبريل إبراهيم! كما تقاتل مع الجيش قوات حركة تحرير السودان (قيادة مصطفى تمبور)، وهي حركة منشقّة عن انشقاق سابق من حركة حاكم اقليم دارفور!

هناك أيضاً مليشيات «الأوركا الشرقية»، للقائد الأمين داود، وحوالي أربع أو خمس مليشيات أخرى معلنة في شرق السودان، ولأوّلها حتى هذه اللحظة للجيش. ومن أوائل من بادر للقتال المنظم بجانب الجيش كانت مليشيا البراء بن مالك، التابعة للحركة الإسلامية السودانية، ونسبت لها أقلام صحافية مرتبطة بنظام المعزول عمر البشير كثيراً من انتصارات الجيش. كما بدأت عدّة ولايات سودانية في تدريب المتطوعين المدنيين وتسليحهم للدفاع عن أنفسهم ومناطقهم أمام تقدم الدعم السريع. وذكرت تقارير إعلامية دولية أيضاً مشاركة قوات فاغنر الروسية في الحرب بجانب قوات الدعم السريع، مما جاء بقوات أوكرانية نفذت عمليات عسكرية لمساعدة الجيش السوداني! هذه حربٌ تدور، إذن، فوق بحيرة من المليشيات التي تتناسل وتتزايد يوماً بعد يوم، والسلاح منتشر في أيدي المواطنين. في سبتمبر/ أيلول 2022 كرّر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة يونيتامس فولكر بيرتس تحذيراته من أن «السياسيين يجب ألا تكون لهم جيوش خاصة، وأن مستقبل استقرار السودان لا يمكن تحقيقه وفي البلاد خمسة أو سبعة جيوش». ما كان خمسة إلى سبعة جيوش وقتها تضاعف لاحقاً. ورغم طرد البعثة، إلا أن المليشيات ما زالت تتوالد.

تركيا المُتغيّرة بين استحقاقين انتخابيين

محمود علوش

عندما يتوجّه الناخبون الأتراك إلى صناديق الاقتراع غدا الأحد 31 مارس/ آذار لاختيار المجالس المحلية، سيكون قد مضى على الانتخابات العامة عشرة أشهر. ورغم الفترة القصيرة بين الاستحقاقين، إلاّ أن البيئة السياسية التي تُجرى فيها الانتخابات المحلية مُختلفة جذرياً عن البيئة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مايو/ أيار الماضي، فالرئيس رجب طيب أردوغان، الذي خاض انتخابات مايو للدفاع عن حكمه من أكبر تهديد واجهه على الإطلاق في مسيرته السياسية، يتطلع حالياً إلى تعزيز زعامته وتوجيه ضربة قاصمة للمعارضة من خلال حرمانها مما تبقى لها من القوة التي اكتسبتها في السياسة الداخلية منذ 2019 عندما انتزعت السيطرة على زعامة عدة مدن كبرى من حزب العدالة والتنمية (الحاكم). أما المعارضة، التي خاضت انتخابات مايو (2023) في جبهة موحّدة للمرّة الأولى من أجل إنهاء عقدين من حكم أردوغان، فإنها أصبحت منقسمة على نفسها، وأقصى ما تتطلع إليه الحفاظ على ما تبقّى لها من تأثير. ويعكس هذا الاختلاف في البيئة السياسية بين الاستحقاقين، في جانب أهمية الانتخابات المحلية، التي ستُحدّد المنحى الذي ستسلكه السياسة الداخلية في السنوات الأربع المقبلة، ويُعطي في جانب آخر صورة عن إحدى نقاط القوة الرئيسية، التي مكّنت أردوغان من الحفاظ على زعامته أكثر من عقدين، رغم الظروف الاقتصادية السيئة التي تمرّ بها البلاد في السنوات الأخيرة، وتتمثل في المعارضة الضعيفة، التي لم تستطيع تطوير عدائها المشترك لأردوغان إلى مشروع سياسي متكامل قادر على إحداث تغيير سياسي. وحتى العداء المشترك لأردوغان، الذي نقل المعارضة منذ عام 2019 من قوة مُنعدمة التأثير إلى قوة فاعلة، لم يستطع الصمود أمام حقيقة الهويات الأيديولوجية المُتعارضة لأحزابها الرئيسية. إن تحوّل العلاقة بين أكبر حزبين معارضين، وهما «الشعب الجمهوري» و«الجيد»، والتي تطورت بعد 2019 إلى تحالف «الأمة» الذي ضم أربعة أحزاب معارضة أخرى، وحظي بدعم الحزب الكردي الرئيسي في الانتخابات الرئاسية، من الوحدة إلى العداء، كان انعكاساً واضحاً لانفجار صراع الهويات. مع الأخذ بالاعتبار البيئة السياسية المستقطبة التي صنعها أردوغان، والتي قوّضت من قدرة المعارضة على التوفيق بين هوياتها المختلفة، إلاّ أن المأزق الذي واجه المعارضة منذ اتحادها وصولاً إلى انهيار تحالفها اليوم، كان من صُنع نفسها بدرجة أساسية.

حقيقة أن حزب الشعب الجمهوري فشل في إدارة العلاقات المعقّدة مع أحزاب المعارضة الأخرى بطريقة صحيحة، وتعامل معها أنّها مُجرد وسيلة لتعظيم دوره في السياسة الداخلية، أدّت، في نهاية المطاف، إلى تشكيل الوضع الراهن لحالة المعارضة. وحتى في الوقت الذي يبدو من الصعب على أحزاب المعارضة الأخرى، التي اختارت خوض الانتخابات المحلية بمُفردها مع استثناء التعاون بين «الشعب الجمهوري» و«المساواة وديمقراطية الشعوب» الكردي في بعض المدن، أن تُحقق مكاسب في هذه الانتخابات، إلاّ أن انقسامها قد يكون سبباً مباشراً في تمكين التحالف الحاكم من استعادة السيطرة على البلديات الكبرى أو الأكثر أهمية فيها مثل إسطنبول. ستكون المعركة الانتخابية في إسطنبول على وجه الخصوص حاسمة، ليس فقط على صعيد مستقبل الزعامة عليها، بل أيضاً على صعيد إعادة تصميم السياسة الداخلية على نطاق أوسع. وإذا تمكّن التحالف الحاكم من استعادة إسطنبول، فإن ذلك سيُحدِث آثاراً كبيرة في السياسة الداخلية وفي حالة المعارضة. بالنسبة لأكبر إمام أوغلو مرشّح حزب الشعب الجمهوري لرئاسة بلدية إسطنبول، فإن نتائج الانتخابات ستُحدّد مستقبله السياسي كزعيم معارض جديد ينظر إلى الاحتفاظ بزعامته اسطنبول للمرّة الثانية على أنه بوابة للوصول إلى رئاسة البلاد في المستقبل على غرار حالة أردوغان، الذي صنع زعامته الوطنية بدءاً من رئاسته بلدية إسطنبول في 1994. ستؤدّي هزيمة محتملة لإمام أوغلو إلى إعادة تشكيل الزعامة داخل «الشعب الجمهوري» بعد يوم غد الأحد، 11 مارس/ آذار. تتمثل المعضلات الثلاث التي يواجهها الحزب في هذه الانتخابات في الصراع الداخلي على القيادة، وانهيار ائتلاف المعارضة، وآثار هزيمة انتخابات مايو، ما يجعله أمام قنبلة موقوتة مُهيئة للانفجار في حال فقدانه السيطرة على المدن الكبرى، سيما إسطنبول كونها المدينة الأكثر أهمية في ديناميكيات السياسة الداخلية، فهي المدينة الأكبر في تركيا من حيث عدد السكان (تُشكل إجمالي 18% من عدد سكان تركيا وهي العاصمة الاقتصادية). لذلك، ستعمل آثار المنافسة على زعامة إعادة تصميم السياسة الداخلية على مستوى تحديد وضع المعارضة في هذا التصميم، وعلى مستوى مستقبل زعامة أردوغان. مع أن الأخير سبق أن أعلن أن الانتخابات الحالية هي الأخيرة التي سيخوضها، في إشارة إلى أنه لا يعتزم الترشّح للرئاسة بعد انتهاء ولايته الحالية في عام 2028 بسبب القيود الدستورية، إلاّ أن قدرته على انتزاع إسطنبول من المعارضة ستُحدّد ما إذا كان بمقدوره إيجاد بيئة سياسية جديدة تُساعده في إطالة أمد زعامته.

> يتطلع أردوغان إلى تعزيز زعامته وتوجيه ضربة قاصمة للمعارضة بحرمانها مما تبقى لها من القوة التي اكتسبتها في السياسة الداخلية منذ 2019

تبدو أحزاب المعارضة الأخرى أقلّ عُرضة لتداعيات هزيمة محتملة مقارنة بحزب «الشعب الجمهوري»، لكنها لن تسلم بأي حال من ارتداداتها. عندما قرّر حزب «الجيد» الانفصال عن «الشعب الجمهوري» من أجل استعادته هويته حزباً قومياً مُعارضاً يطمح إلى التحوّل إلى قوة معارضة أساسية كبديل عن الثنائية الحزبية التقليدية المُتمثلة بحزبي «العدالة والتنمية» و«الشعب الجمهوري»، فإنه وضع رهاناً من أجل تحقيق هذا الهدف، ويتمثل في قدرته على الحفاظ على نسبة التأييد الشعبي له من دون الحاجة إلى الاعتماد على «الشعب الجمهوري». لكن الإخفاق ينطوي على مخاطر كبيرة تُشكّل تهديداً وجودياً له. وسيكون الحزب عُرضةً لمزيد من الاستنزاف على مستوى القادة والحاضنة الشعبية في حال فشلت المخاطرة الكبيرة لزعيمته ميرال أكشنار. وفي حال نجاح حزب الشعب الجمهوري في تحقيق فوز في هذه الانتخابات، سيكون قادراً على استقطاب مزيد من الشخصيات والأصوات القومية المعارضة له. كما أن حزب «الحركة القومية» حليف أردوغان السياسي إلى استعادة جزء من القوميين المعارضين في حال انهيار الحزب «الجيد» وستتعاظم فرصه لاستقطاب الجزء الأكبر منهم في حال هزيمة «الشعب الجمهوري». ستعمل هذه الآثار المختلفة المحتملة لنتائج الانتخابات المحلية جميعها على إعادة تصميم السياسة الداخلية في الولاية الثالثة لأردوغان، والتي يُفترض أنها الأخيرة. لكنّ تصميماً جديداً تفقد فيه المعارضة ما تبقّى لها من القوة السياسية، سيُساعد أردوغان في محاولة إطالة أمد رئاسته إلى ما بعد عام 2028 إذا ما رغب في ذلك، خصوصاً أن قادة بارزين في الحزب الحاكم لمحوا أخيراً إلى احتمال إجراء انتخابات عامّة مبكّرة من أجل إفساح المجال أمام أردوغان للترشّح للرئاسة مرّة أخرى.

(كاتب لبناني)

كاريكاتير — كارتون موفمنت

(ستيلما تلمن، كارتون موفمنت)

عن الحجاب والسياسة

مدى الفاتح

منذ حوالي ثلاثة عقود وموضوع الحجاب في قلب النقاشات السياسية في أكثر من دولة أوروبية، كانت الدفوعات التي أفضت إلى منع الزيّ الإسلامي في النطاقات العامة تتمحور حول العلمانية والحرية. وفق المتخيل الغربي، الذي يعود إلى زمن الاستشراق والاستعمار، فإن الحجاب يرمز إلى قهر المرأة وتبعيتها للرجل. بهذا، كان تحرير المرأة منه يدخل في إطار واجبات المستعمر، الذي كان يقنع نفسه بأن مهمّته تقضي نقل الشعوب إلى نور الحضارة.

فرنسا التي تتبنّى نسخة متشدّدة من العلمانية، بادرت إلى منع الحجاب في المدارس وفي أغلب أماكن العمل، الأمر الذي لم يلبث أن تمدّد وانتقل إلى أكثر من بلد أوروبي. في ساحة النقاش، اصطف المتديّنون المسلمون جنباً إلى جنب مع المدافعين الآخرين عن حرية ارتداء الحجاب، فيما اصطفّ في الجانب المقابل الكارهون للمظاهر الإسلامية، والآخرون المشفقون على «هوية البلاد»، وقد مضت فرنسا، في بداية العام الدراسي الحالي، إلى وضع تشريع يمضي خطوةً أبعد، حيث جرى الإعلان عن منع ارتداء العباءات التي كانت تلميذاتٌ كثيراتٌ يرتدين فوقها غطاء للرأس عقب الخروج من المدرسة. وأثارت الخطوة جدلاً كبيراً وبدت، حتى لبعض من كانوا متحمّسين في السابق لمنع الحجاب، غير مبرّرة. بالنسبة لوزير التربية، المتأثر بخطاب الرئيس إيمانويل ماكرون، عمّا سماها «أزمة الإسلام» أو «الانفصال الإسلامي»، كان لا بدّ لهذا الإجراء من أجل تحقيق قيم المساواة والقضاء على التمييز.

تضع دول كثيرة معايير للزي في النطاقات العامة، لكن المفارقة في الحالة الفرنسية كانت أننا نتحدّث عن بلد الحريات، الذي يتيح، حتى لأصحاب التوجّهات الشاذّة، حرية التعبير عن ميولهم. لك أن تتخيل أنه، وفي هذا البلد، الذي يمكنك أن تجلس فيه عارياً على شاطئ البحر، تمنع المسلمات من ارتداء زيّ السباحة الساتر، «البوركيني»، في أمكنةٍ كثيرة.

وفي حين كان كثيرون ينظرون إلى الأمر بنوع من التبسيط، كان باحثون، مثل جيل كيبل، يرون أنه يجب دعم قرار حظر العباءة بكل قوة، لأنه يقضي على مساعي المسلمين، الرافضين الاندماج أو التذويب، ربط كيبل، الباحث المرموق والمقرب من دوائر صنع القرار، بين العباءة وقاعدة «الولاء والبراء»، التي يرى أنها وضعت أساساً للفصل بين المسلمين والكفّار وشكلت اللبنة، التي سوف تستند إليها المجموعات السلفية والمتطرفة والإرهابية. ووسط دهشة السياسة المسلمة والكثير من المتابعين، كان يبدو أن وجهة النظر هذه، التي تربط مسألة اختيارية صغيرة مثل ارتداء العباءة بالسلفية الجهادية، كانت هي الغالبة. حينما بدأت مسألة حظر الزيّ الإسلامي، وقد خدم تسليط الضوء على مثل هذه البلدان المنطق آنذاك، كما أنه فتح أبواباً للنقاش بشأن ما إذا كان الحجاب ركناً أصيلاً من مطلوبات الدين، أم شيئاً ثانوياً يمكن للمسلمين التخلّي عنه. تأخّر قرار الحظر وقتاً طويل، فالمنظرون الأوروبيون كانوا يعلمون أن من أهم الفروق بين دولهم ودول الجنوب الاستبدادية هو ما تتمتع به من حرية اعتقاد وممارسة شعائر.

يثير الارتباط بين الحجاب والسياسة والعلمانية اهتماماً كثيراً في دوائر البحث الغربية، ولا يقتصر هذا على دراسة النطاق الأوروبي، وإنما يمتد إلى الانشغال بزيّ المرأة في الدول الإسلامية. وفي العالم العربي، كانت قضية الحجاب، سواء من جهة منعه أو فرضه، مثار جدل طويل بين التيارات السياسية والدينية. كانت الطبقة الحداثية التي نالت قسطاً أكبر من التعليم تميل إلى «السفور»، في حين كان ارتداء الحجاب وغطاء الرأس يرتبط بالفئات التقليدية والشعبية. في مرحلة تالية، مالت الكفّة لصالح المحجّبات، فصارت أعدادهن أكبر في المدارس والجامعات، ومن ثم سوق العمل، وإن ظلت أنظمة عربية كثيرة تفضل تجاهل وجودهن، فلا يبرزن في وسائل الإعلام ولا يتم اختيارهن لتمثيل البلد.

نشر حديثاً كتاب بالإنكليزية للباحثة أماني الصيفي، «المرأة المصرية المعاصرة: الموضة والإيمان»، عمل على تشريح الأزياء النسائية وتتبع دلالاتها، ومصر ساحة جيّدة لهذا النقاش، حيث يزدهر فيها تيار يركّز على الدوام بين التحرّر ونزع الحجاب. حدث ذلك في ثورة 1919، وفي أثناء ثورة 2011، التي رأى ناشطون أنه كان عليها أن تضع حداً لتمدّد الحجاب.

> كانت دول عربية وإسلامية عريقة، كتركيا وتونس، تتشدّد في منع الحجاب

(كاتب سوداني في لندن)

الحرب على غزّة: نحو ترشيد خطاب اللطم والنحيب

خالد الحروب

ما المطلوب من المثقف في زمن الحرب، وتحديداً في زمن حرب إبادية تستهدف الوجود الفلسطيني ذاته؟ هل يتمترس بمهمّة النقد والنقد الذاتي، أم يُرشّدها، أم يؤجلها برمتها ويلزم نفسه بمهمّات أخرى، مثل توليد أفكار عملية، واجتراح رؤى تساهم في صمود جماعته، ومواجهة مآزقها، ورفع معنوياتها حتى في أشد لحظات المعاناة وأكثرها دموية؟ لا خلاف على ضرورة النقد، بيد أن توقيته، وطبيعته، وفائدته الظرفية، خاصة وقت الحرب، تصبح هي معايير القياس. رشاد النقد زمن الحرب هو الخيار الأكثر فعالية. من دون رشاد، قد ينزلق النقد إلى التلذّذ بالتدمير الذاتي وتعميق خطاب العجز الذي يبرع في وصف المأزق، ويعجز عن طرح المخارج.

عرفتُ المقاومة الفلسطينية مثال المثقف المقاوم والملتزم الناقد ونموذجه، وأندرج مئات، إن لم يكن ألوف، من الكتّاب والروائيين والمفكّرين والفنانين والمثقفين تحت هذا التوصيف، تمرّ أسماء كثيرين منهم أمام مخيلة أي منا فور النطق بهذا التوصيف. أنتج هؤلاء أدبيات وأفكاراً وأشعاراً أصبحت أقانيم راسخة في الثقافة الفلسطينية، وتحدّثت عن صمود المستحيلات أمام واقع مُنسد. من منا لم يحفظ مستحيلات توفيق زيّاد «كأننا عشرون مستحيل، في البلد، والرملة، والجليل». أنتج هؤلاء عالماً وفلسطينا موازية لفلسطين التي سُلبت، فلسطين التي لا تنقضي، فلسطين القادمة رغم جبروت العدو وخذلان الشقيق، ورغم ابتعاد التحرير، فلسطين المخيال الخصب الذي تحدّى الواقع المُدَمّر، والمنتقل من هزيمة إلى أخرى. ما صاغته الثقافة الفلسطينية المقاومة ومثقفوها أوجد، على الضدّ من مراحل المرارة والهزائم، حقلاً ثقافياً وجّد الفلسطينيين في أحلك لحظات تفكّك الحقول الأخرى، بما فيها السياسة والمقاومة العسكرية، كما يكرّر دوماً الصديق الكبير جميل هلال. لو استمع صنّاع الثقافة الفلسطينية المقاومة الذين كانوا ينسجون عالماً حالماً ومتطلّعاً إلى المستقبل لأصواتٍ كثيرة تريد أن تحصر الكتابة عن غزّة اليوم بحبر الرثاء والنحيب واللطم العاجز، لما أنتجوا ما أنتجوه ولما تراكم لدينا إرث نضالي ثقافي نعتزّ به.

يتداعى هذا في سياق قراءة مطالعات عديدة تنتقد كتابات المثقفين الفلسطينيين والعرب التي تنحاز إلى المقاومة الحالية في قطاع غزّة وتتهمها بعدم قراءة الواقع والتضخيم وعدم المبالاة إزاء معاناة الناس والدمار الإبادي الذي تُجرّم به إسرائيل. بعض تلك المطالعات موضوعي ورصين، خاصة ما ينتقد منها عنصر التضخيم وتصوير المقاومة كأنها قوة عسكرية عظمى، مساوياً في القدرات الحربية بين الضحية والجلاد. لكن آخرين ينزلقون إلى مقاربة غير موضوعية تنتقد كل ما ليس له علاقة بالحديث عن الموت والتجويع والدمار وتكدّس الناس وكل أوجه الجريمة المُشاهدة يومياً. تتوقف هذه السطور عند الصنف الثاني من الكتابات التي لا تريد أن تخرج من دائرة اللطم والنحيب، من دون أن تقدّم أية أفكار عملية حول أي فعل إيجابي يمكن القيام به.

ينطلق النقد الذي توجّهه هذه السطور إلى هذا الخطاب من منظور أساسي، هو انتقاد سمة العجز الذي يتصف به، إذ لا يقدّم أي بديل. النقد موجّه هنا إلى تدوير العبارات اللطمية ذاتها، وتعداد مظاهر النقد السلبي، ولغة المزايدة السياسية وتسجيل النقاط، أو «فشّ الغل». والحديث هنا عن كتابات لمثقفين ونشطاء العمل السياسي والمدني، ويستثني أي صرخات مريرة تصدر من أهل غزّة وما يتضمنه كثيرها من مرارات ودموع تنخلع لها قلوبنا. لنتأمل بعض الجوانب المشتركة في خطاب النحيب واللطم من هذا المنظور.

الجانب الأول انتقاد المقاومة في عملية 7 أكتوبر/ تشرين الأول بأنها لم تكن محسوبة، وجلبت كارثة على الفلسطينيين. من ناحية موضوعية صرفة، يحقّ لأيٍّ كان أن يتبنى هذا النقد ويطالب المقاومة بتقديم إجابات عن ذلك. لكن ما يتجاوز الموضوعية وينتقل بالنقد إلى المناكفة والتخذيل هو استمرار تكرار هذا النقد بعد مرور نصف سنة من الحرب الإبادية الإسرائيلية على غزّة. يعرف الناقد، وأقر بذلك المنتقَد، أن أحداً لم يتوقع حجم الإجرام الإسرائيلي واتساع نطاقه الزمني، وكذا استدامة الضوء الأخضر الأميركي والدولي الداعم لإسرائيل في جريمتها. ما الجواب الذي يتوقعه من يكتب الآن مُكرّرا النقد نفسه بلا ملل بعد كل هذا الدم الذي جرى؟ وماذا ننجز جماعيا لو صرنا نقول كل يوم وعلى وقع المذبحة التي تقوم بها إسرائيل: المقاومة جلبت كارثة علينا، المقاومة أخطأت في التقدير ودمّرتنا؟ ماذا سننتج عملياً إن كرّرنا ذلك كل يوم وفي كل كتاباتنا؟

من منظور أوسع، يتحرر من ضغط اللحظة الراهنة، لو أردنا تطبيق منطق لوم المقاومة الفلسطينية تاريخياً لأنتجنا سردية لوّامة تضع المقاومة في قفص الاتهام من أول يوم انطلقت فيه: هي المتهم الأول في ضربات إسرائيل لقطاع غزّة في الخمسينيات من القرن الماضي، هي المتهم الأول في حرب أيلول/ سبتمبر في الأردن 1970، هي المتهم الأول في الحرب الأهلية اللبنانية، هي المتهم الأول في اجتياح لبنان 1982، هي المتهم الأول في ما تحمّله الشعب الفلسطيني في الانتفاضة الأولى سنة 1987، والانتفاضة الثانية سنة 2000. هي المتهم الأول في كل تلك المراحل والحقب، لأنها لم تقدّر نتائج ما كانت تقوم به. هذه القراءة الاسترجاعية للتاريخ، وبعد ظهور نتائج الفعل، أي فعل، قاصرة وقصيرة النظر، لأنها تتجاوز السياقات الظرفية أولاً، وتزعم عبقرية «اكتشاف» الأرض بعد أن تهدأ العواصف، ثانيا. الأهم هو التأكيد على أنه من دون تلك المراحل والمسيرة الطويلة وتضحياتها وقواعدنا تتقهقر وشعبنا يهزم؟ هل حدث وقام بذلك أي قائد في تاريخ المعارك في العالم؟

> خطاب الإقرار بالجرح والكارثة واقعي ومهم، لكن يجب أن يتجاوز اللطم اليومي وتعميق العجز الذاتي

(كاتب وأكاديمي فلسطيني)

من النضال الفلسطيني، كما الحلقة الراهنة، فإن أي تقييم لكل واحدة منها على نحو معزول عن غيرها سوف يصل بنا إلى منطق استهتاري وعدمي.

يركّز الجانب الثاني على انتقاد مقولة أن إسرائيل لم تحقق أهدافها في الحرب، وهذا النقد فيه وجاهة طبعاً، يبدو التأييد لفلسطين بلا حدود، لا تكاد المظاهرات التضامنية تتوقف، بل تزداد زخماً، وتتعدّد أساليب الاستنكار للحرب من يوم إلى آخر، لا يتعب الناس، عبر العالم، من الاحتجاج على استمرارها، بل تحوّل الأمر إلى طقس أسبوعي، وبات كل يوم سبت مخصّصا للتنديد بها، وممارسة كل أشكال الضغط المتاحة على الحكومات من أجل التحرّك لوقفها والكفّ عن دعم إسرائيل، التي رفضت كل محاولات التهدئة، وأفشلت مباحثات الهدنات والجولات المكوكية للدبلوماسيين الأجانب إلى المنطقة، وكلما لاحت في الأفق بادرة أمل، ينسفها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. يصدور قرار مجلس الأمن، يوم الاثنين الماضي، يمكن القول إن الجهود التي ناهضت الحرب أعطت أولى ثمارها، ونجحت بإصدار أول دعوةٍ دولية تطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، على أن تؤدّي إلى وقف دائم لإطلاق النار. ورغم عدم التزام إسرائيل به، إلا أن قرار مجلس الأمن يسجّل أول هدف دولي في المرمى الإسرائيلي، وزاد من وقع ذلك امتناع واشنطن عن التصويت، وعدم استخدامها «الفيتو»، وهو ما يعدّ تراجعا أميركيا صريحا أمام العالم، وأول خطوة أفتراقٍ ذات وزن بين الموقفين الأميركي والإسرائيلي بخصوص الحرب، ولم يأت ذلك عن طيب خاطر، بل بقوة الضغط، وبفضل التضحيات الكبيرة التي قدّمها الشعب الفلسطيني. ومهما يكن من أمر، يعد هذا التطوّر نقلة نوعية يمكن البناء عليها، لأن الرئيس الأميركي جو بايدن تجاوز حالة التململ، ومعاقبة رئيس الوزراء الإسرائيلي هاتفيا، إلى اتخاذ خطوة وازنة، وهذا لا يعني، في كل الأحوال، أن الموقف ما بين الحليفين يتّجه إلى مستوى الأزمة. وكما هو معروف منذ بداية الحرب، هناك تبدّل في اللهجة الأميركية، وليس في الجوهر. لكن الأمر اختلف هذه المرّة، والدليل أن حلفاء واشنطن صوّتوا لصالح القرار، ومنهم بريطانيا، ما يفتح الباب أمام مواقف أخرى على طريق وقف الحرب. لا يوحي ردّ فعل إسرائيل على قرار مجلس الأمن بأنها ستتوقف عند حد وتمتثل فورا للضغط الدولي وتبدأ مباشرة العد العكسي لوقف حرب الإبادة، لكن، مهما كابرت، سوف يصبح عليها الانتقال بالحرب إلى مرحلة جديدة تتغيّر فيها الأهداف والأدوات والميدان، وهذا ما ذهبت إليه زيارة وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت إلى واشنطن، الأحد الماضي، وطلبه تقديم أسلحة نوعية من أجل عملية رفح ورفع مستوى المواجهات على الجبهة الشمالية. ستفكّر إسرائيل كثيرا قبل أن تتجاوز ما يبدو خطوطاً حمراء، ومن ذلك مسألة التهجير، التي لم تعد مستبعدة أو بعيدة، وما الإصرار من نتنياهو على تعميق الإبادة، من خلال التفنن باستهداف المدنيين، واقتحام مشفى الشفاء من جديد، وقتل المرضى والطواقم الطبية، إلا من أجل تحقيق هذا الهدف، لأن الحرب تجاوزت مزاعم الدفاع عن النفس، واستنفدت شهوات الانتقام والثأر، فغزّة باتت مدمّرة كليا. وكل ما تقوم به اسرائيل هو جعل التهجير الخيار الوحيد الممكن أمام أهل غزّة، بعد أن أصبحوا يعيشون في العراء، بلا بيوت وطعام وخدمات عادية. وصار واضحاً أن عملية رفح ليست سوى الاسم السرّي لعملية التهجير، ولذلك يستنجد نتنياهو بالولايات المتحدة كي تشارك فيها، لأن إسرائيل لا تستطيع القيام بها وحدها، من الناحيتين السياسية والفنية، وتنتظر من واشنطن ممارسة ضغطها لتسهيل استقبال الفلسطينيين، الذين سيتم ترحيلهم من قطاع غزّة، وخصوصاً إلى العالم

آراء

آن لوسطاء مفاوضات غزّة أن يتدخّلوا

محمود الريماوي

هل يتم اجتياح رفح وفق تهديدات بنيامين نتنياهو وأركان حكومته ومجلس حربه، أم يمتنع عن استهداف المدينة المحاذية للحدود مع مصر والمكتظّة بنحو مليون وربع مليون نازح غزّي؟ لا يطمس هذا التساؤل، على أهميته الشديدة، غايات أخرى لا تقلّ أهمية وراء ترديد هذا «النشيد اليومي» من قائدي حرب الإبادة، نتنياهو، ووزير حربه المسعور يوآف غالانت، إذ من شأن التهديد المتواصل باستهداف رفح التي باتت مدينة خيام صرف الأنظار عن الفظائع اليومية التي يقترفها في هذه الغضون جيش الاحتلال، وعن الاستهداف الدنيء والمتكرّر لمنتظري المساعدات، إلى استباحة ما بقي من مستشفيات والتنكيل بالمرضى والأصحّاء من طواقم طبية ومن نازحين ومن ذوي المرضى ومن فنيين وإداريين كما جرى في مجمع الشفاء. وحين جرى تذكيرالرئيس الأميركي، جو بايدن، قبل أيام، وبصوت عالٍ، من محتجّين في أثناء تخصيص يوم من حملته الانتخابية للرعاية الصحية بأن غزّة تحتاج رعاية صحية ووقف استهداف المستشفيات، لم يجد الرجل ما يقوله سوى أن وجهة النظر هذه صحيحة. ولكن من دون أن تترتب أية التزامات على هذا الإقرار من بايدن، فالضحايا هم من أهل غزّة وليسوا من الأسرى الإسرائيليين حتى يتأرّق بخصوصهم.

غاية أخرى يسعى إليها نتنياهو الذي يعتبر الفتك بالمدنيين نشاطاً سياسياً، تتمثل بالضغط على حركة حماس، كي تقبل بصفقة تبادل لا تنهي الحرب ولا تؤدّي إلى انسحاب القوات الغازية، ولا تضمن عودة النازحين إلى ما كانت بيوتهم ومصادر أرزاقهم، فقد سبق أن تمسّك وفد حكومة الاحتلال بعودة بطيئة للنازحين، ولكن مع تشتيت العائلات ومنع أرباب الأسر من العودة. وتبدي «حماس» صلابة مشروعة في رفض الانصياع للضغوط الوحشية على المدنيين، خلافاً لصلابة برزت في أسابيع سابقة من التفاوض، وبدت مُبالغاً بها أحياناً، فاذا كانت «المقاومة بخير» كما لا ينفكّ مسؤولون في الحركة عن التصريح، فإن أحوال الناس ليست بخير أبداً. في حالات أخرى، وكما حدث في الحرب الطويلة على السوريين، جرت تفاهمات بين الأطراف المعنية بشأن خفض التصعيد، شيء من ذلك كان وما زال مطلوبا العمل عليه من الوسطاء، وبالذات الأميركيين، بشأن هدنة غزّة الممتنعة، إذ إن استمرار التصعيد يسمّم أجواء مباحثات الوساطة، بما فيها التفاوض غير المباشر.

وبينما يرفع نتنياهو عقيرته، هو ووزيره الدموي غالانت، بالتهديد اليومي بالاجتياح، فإن رفح المنكوبة (ومعها دير البلح القريبة منها) تتعرّض بصورة شبه يومية لقصفٍ يستهدف البيوت ومنتظري المساعدات . وبهذا، ليست رفح بمعزل عن السعار الحربي، حتى مع عدم اجتياحها على نطاق واسع. وبهذا، يمارس الرجل القتل اليومي هنا وهناك، بما في ذلك ضد رفح، فيما يسوّق نفسه أن المدينة ليست في مرمى أهدافه حاليا، وأنه يستعد لاجتياحها لاحقاً، سواء رضيت الولايات المتحدة عن ذلك أم غضبت، وفق تصريح لمستشاره «الاستراتيجي» رون ديرمر. وقد شهدت زيارة غالانت، أخيرا، الى واشنطن ولقاؤه مسؤولين فيها، منهم نظيره لويد أوستن، أجواء من الخلافات الفنية بين الطرفين عن أفضل الطرق للإطباق على رفح وعلى حركة حماس فيها. ويتبجّح أوستن، كما فعل من قبل، بالقول إن استهداف المدنيين خطأ استراتيجي وأخلاقي ... غير أن الوزير الأميركي وقد سبق له الإقرار بقتل أصدقائه في تل أبيب آلافاً مؤلفة من النساء والأطفال، فإنه لا يقرن ذلك بإدانة الأداء البربري لأصدقائه، ولا يشير إلى خط أحمر أو ما يُشاكله، معتبراً أن جرائم أصدقائه مجرد أخطاء، فما دام القاتل إسرائيليا وما دام الضحايا هم من الفلسطينيين، فإن الأخطاء في حكم المغفورة، ولا تترتب عليها تداعيات قانونية وسياسية.

وبناء على ما تقدّم، أي اجتياح محتمل لرفح قد تصاحبه ادّعاءات من حكومة الاحتلال بأنه قد تم أخذ الملاحظات الأميركية في الاعتبار، وأن الأهداف المقصودة للاجتياح ذات «قيمة نوعية» وتندرج في إطار مكافحة الارهاب. والمغزى أن مجلس حرب نتنياهو سوف يعمد إلى حملة تضليل مفادها بأنه قد جرى عملياً تقليص نطاق العمليات، بحيث تتركّز على أهداف متعلقة بحركة حماس وغيرها من فصائل المقاومة، وأن الفرصة متاحة لخروج أعداد من النازحين في نزوح جديد إلى خيام جرى استيرادُها لهذه الغاية من الصين، وعددها 40 ألف خيمة. وحتى إن تم تأجيل اجتياح محتمل، فإن نتنياهو لن يكفّ عن استخدام التهديد بالاجتياح ورقة ضغط، وأداة للإلهاء عما يقترفه في هذه الأثناء، ذلك أن الوضع الإنساني كارثي بصورة تفوق الخيال، وهو ما لا يكفّ مسؤولو الأمم المتحدة عن التصريح بشأنه، بما في ذلك التصريحات الشجاعة للأمين العام النزيه أنطونيو غوتيريس.

> من شأن التهديد المتواصل باستهداف رفح التي باتت مدينة خيام صرف الأنظار عن الفظائع اليومية التي يقترفها في هذه الغضون جيش الاحتلال

وهكذا، سواء تم اجتياح رفح في هذه الآونة أم لا، فإن الأحوال في عموم القطاع مروّعة، إذ لا يجد ذوو الضحايا أحيانا أماكن لدفن أحبائهم، ولا تتاح الفرصة لاحترام حرمة الموت بإخراج ضحايا آخرين من تحت الأنقاض، وكل المساعدات التي تصل لا تنقذ أبناء الشمال في جباليا ولاهيا وبيت حانون من خطر المجاعة، فيما تحيق المخاطر بنزلاء ما تبقى من أقسام المستشفيات، فيما لا يأمن أحد على نفسه تحت سقف بيته ممن سلّمت بيوتهم، وبما أن أطراف الوساطة، أميركا ومصر وقطر، يشكلون معا الثلاثي المنوط به شقّ الطريق نحو هدنة طويلة تؤدّي إلى وقف إطلاق نار مستدام، فربما ليس هناك من بديلٍ في هذه الظروف سوى أن تؤدّي أطرافُ الوساطة معا دوراً سياسياً يتعدّى رعاية التفاوض وتنشيطه وإدامته، إلى القيام بضغوط مشروعة على الطرفين، من قبيل العودة إلى مبادئ اجتماع باريس الشهر الماضي (فبراير/ شباط)، وأن تعمل أطراف الوساطة معا على وضع تصوّرات متفق عليها بينهم، ومُلزمة للطرفين المتفاوضين، بحيث تتولى كل من مصر ودولة قطر الضغط عند الاقتضاء على حركة حماس للقبول بتلك الصيغة المأمولة، فيما يتعهد الجانب الأميركي بالضغط على حكومة الاحتلال لقبول الصيغة المنشودة.

(كاتب من الأردن)

الثقافة بوصفها خديعة

راتب شعبو

الغنى أو «التطور» الثقافي الذي يحصّله بعضهم، لا يعدو كونه امتلاك وسائل إضافية للدفاع عن مواقف ومنظورات ثابتة لديهم تشكلت قبل «الثقافة». في هذه الحالات، لا تخدم الثقافة في تعديل منظور الشخص وتحسين رؤيته إلى العالم وتوسيع أفقه بأبعاد إنسانية نزيهة وعادلة، كما ينبغي أن يكون دور الثقافة، بل تخدم في تمكين الفرد من الدفاع عن مواقف قبلية يمكن أن تكون مغرقةً في التخلف أو التحيّز أو العنصرية. هذا ما يمكن وصفه بالغش الثقافي، أن تجد شخصاً يستخدم ثقافة عالية للدفاع عن مواقف وضيعة، أو استخدام المقدرة الثقافية لقلب الحقيقة والتلاعب بالحقائق بما يخدم وضاعة المواقف التي يتبنّاها «المثقف».

تشبه هذه الحالة التحوّلَ من جرّ المحراث بقوة الثيران إلى جرّه بالطاقة الكهربائية مع الحفاظ على السكّة الواحدة الأصلية نفسها. أي ألا يرافق تطوّر الطاقة تطور في الأداة.

هل يكمن السبب في تكلّس المنظورات والمواقف التي نشأ عليها المرء، وامتناعها عن التعديل بالتالي، أم يتعلّق بغياب الرادع الأخلاقي لدى «المثقف»، فيجعل من ثقافته وسيلة لخدمة مواقف وضيعة لديه، أو لخدمة المواقف التي تخدمه؟ في الحالتين، المشكلة قائمة وتتصل ببعد نفسي عند «المثقف».

وفي الحالتين، نكتشف أن الثقافة يمكن أن تكون، لدى بعضهم، وسيلة «رجعية» وأكثر تدنياً على الصعيد التحرّري والأخلاقي من الحس السليم مفهوماً على أنه ما يمتلكه الإنسان من تقديرات «غريزية» دون الاستناد إلى دعائم ثقافية مكتسبة. وليس الكلام هنا عن ثقافة رجعية، كالتي تدافع صراحةً عن الاستعمار أو التمييز العنصري مثلاً، بل هو عن جعل الثقافة «التقدمية» وسيلة رجعية، وسيلة لإظهار الممارسات الاستعمارية والعنصرية على عكس ما هي عليه، فتغدو مثلاً إسرائيل دولة غير استعمارية، وتغدو الإبادة الجارية في غزّة حرباً تحريرية.

وقد شهدت منطقتنا نوعاً آخر من تسخير ثقافة ذات طابع تحرّري لتكون في خدمة مشاريع استعمارية واستيطانية واستبدادية، مثل الاستخدام الصهيوني للفكر الاشتراكي في النصف الأول من القرن العشرين، واستخدام الفكر القومي أو اليساري التحرري كغلاف لممارسات سلطوية وطائفية وعشائرية في البلدان التي كانت تسمّى تقدّمية في النصف الثاني منه.

يعرض الكاتب برنار هنري ليفي في كتابه الصادر أخيراً «عزلة إسرائيل» (solitude d'Israel)، مثالاً فاقعاً على ظاهرة استخدام «الثقافة» وسيلة لتسويغ ومساندة مواقف وممارسات ومنظورات سياسية وضيعة، ليست أقل من تسويغ حروب الإبادة بلغة إنسانية. يدافع الكتاب عن إسرائيل في حرب الإبادة التي تشنّها ضد الفلسطينيين في غزة، بطريقة لا تكتفي بتبرير الجرائم اليومية التي ترتكب في غزّة، بل يضعها في إطار ضروري وتحرّري. وقد وصف باسكال بونيفاس، أحد الكتاب والمحللين الاستراتيجيين الفرنسيين، هذا الكتاب، بذكاء، على أنه «خدمة ما بعد البيع لجرائم الحرب»، أي هناك مجرمون يرتكبون الجريمة ثم يأتي أمثال برنار ليفي كي يحمي ويحافظ على سوق صانع الجريمة ويصونه.

تشغل إسرائيل وأوكرانيا الموقع نفسه في الكتاب، موقع المعتدى عليه. أوكرانيا التي تعاني من القصف والاحتلال الروسيين، هي في خانة واحدة مع إسرائيل التي تقصف وتبيد وتحتل. لا يجد «الفيلسوف» الذي لقّبه أحدهم بـ«أمير الفراغ» مشكلة في هذه المقارنة. في منظور الكاتب أن ما جرى في 7 أكتوبر غزو، يشبه الغزو الروسي لأوكرانيا. وإذا تجاوزنا عن تسليم الكاتب وتقريره بأن كل مكان تحتله إسرائيل أرض إسرائيلية، وبالتالي، كل عمل ضد إسرائيل هو «غزو»، يبقى أن تماسك هذا المنظور يحتاج ليس فقط إلى تجميد الزمن عند لحظة عملية طوفان الأقصى، بل إلى اختصار الزمن السابق واللاحق في لحظة العملية، بحيث تصبح العملية «حدثاً» وليس مجرّد «حلقة» في سلسلة. يعتمد الكتاب، في تحليله، على مفهوم «الحدث» (événement)، للفيلسوف الألماني راينر شورمان، بوصفه حدثاً مؤسّساً لما بعده، حدثاً لا مثيل له وكأنه ينشأ بلا أسباب أو أنه يتجاوز أسبابه. هكذا ترفع العملية من سياقها التاريخي، تماماً كما رفعت عملية المحرقة النازية،

> يتظلّم كتاب هنري ليفي بدءاً من عنوانه «عزلة إسرائيل»، في حين أن الموقف العالمي الداعم لإسرائيل عقب عملية طوفان الأقصى لا سابق له

وتخلّد في الذاكرة بطريقة تجعلها تغطي وتسوغ كل جريمة ترتكبها «الضحية» الإسرائيلية مهما عظمت. في منظور الكاتب، الاستباحة الكاملة لغزّة هي دفاع عن النفس، وينبغي أنلا تتوقّف هذه الاستباحة عند حدود رفح. ولا تقف «الثقافة» هنا، بل تضيف، أن إسرائيل في فعلها هذا إنما تعمل على تحرير الفلسطينيين، وتفتح لهم أفق «الدولة الفلسطينية». أي أن إسرائيل تقتل الفلسطينيين وتهجّرهم وتمنع عنهم المعونات... إلخ، خدمة لهم. لا يجد الكاتب ضيراً في قناعته هذه، طالما أن مهمّة اليهود كانت دائماً «إصلاح العالم»، كما يقول، معتبراً أن الإبادة الجارية في غزّة اليوم هي «الممحاة التي تمحو قذارة العالم»، في استعارة لعبارة شهيرة للشاعر الفرنسي لويس أراغون. يقلق الكاتب «التقدّمي» اعتبار إسرائيل دولة احتلال، ما يعني استفادة الفلسطينيين في نضالهم من الرصيد الأخلاقي العالمي لمقاومة الاحتلال وإدانة المحتل، فيكون الحل «الفلسفي» بأن يعكس ما هو كائن في الواقع ليقول إن دولة إسرائيل هي في الأصل دولة مضادة للاستعمار (anticoloniale)، وإن الكلام عن إدراج عملية طوفان الأقصى في سياق حركة مقاومة، كما وضعها كتّاب كثر، ما هو إلا عكس للحقيقة، والحقيقة أن الحركة التي أطلقت العملية استعمارية.

(كاتب سوري في فرنسا)

منظومة العدالة الغائبة وقضية المجتمع المدني في مصر

شريف هلالي

لم نكن نحتاج إلى 13 عاماً لتبرئة نشطاء في حقوق الإنسان في مصر، ظلّوا محل اتهام طوال هذه المدة، بإعلان أنه لا وجه لإقامة الدعوى ضد المجموعة الأخيرة من تلك المنظمات ومسؤوليها في تلك القضية، والتي اتهم فيها العشرات من منظّمات المجتمع المدني في القضية 173 لسنة 2011 والمعروفة باسم قضية التمويل الأجنبي. ولعل هذا الملف من القضايا القليلة التي أخذت كل هذا الوقت الطويل في تاريخ القانون في مصر من دون إحالة إلى القضاء ليقول حكمه فيها، والتي دخلت فيها عدّة أبعاد مختلفة يتماسّ فيها القانوني مع السياسي لنظام ما بعد ثورة يناير، لتعكس رغبة في تصفية للحسابات مع المجتمع الحقوقي، بسبب دوره المهم في الدفاع عن قضايا الحريات قبل الثورة.

ويعكس ذلك ملاحظة أساسية في الواقع المصري، وتتعلق بتراجع منظومة العدالة وانهيارها في السنوات الأخيرة، خاصة في ما يتعلق بغياب الفصل بين السلطات وسيادة السلطة التنفيذية على ما عداها. والواضح لكل الأطراف ذات العلاقة بهذه المنظومة من المحامين والصحافيين والمنظّمات المستقلة، وهو ما يظهر في استمرار حبس عشرات الآلاف من سجناء الرأي واستمرار ظواهر استثنائية، مثل الحبس الاحتياطي المطول، والتدوير من دون محاكمات قضائية، وغياب الحد الأدنى من ضمانات المحاكمة العادلة.

وتسترعي الانتباه عدة ملاحظات متعلقة بهذا القرار، أهمها التوقيت الذي أُعلن فيه هذا القرار، والذي يتصل بعقد اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي لتمويل بعض المشاريع في ملفّي الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ومكافحة الإرهاب. والظن أن القرار ما جاء إلا لتلافي الانتقادات الأوروبية تجاه هذه القضية، سواء في شقها المتعلق بالمتهمين الأجانب، والذي ألغي حكم قضائي بالحبس في حقهم خلال مرحلة النقض لاحقاً عام 2014، أو في ما يتعلق بالشق المصري، خاصة أن هذه القضية كانت مثاراً دائماً لملاحظات الاتحاد الأوروبي في أثناء إثارة الملف الحقوقي المصري أمام الآليات الدولية لحقوق الإنسان. الملاحظة الأخرى أن هذه القضية كانت محلاً لصداع مزمن في رأس النظام، خاصّة أن من غير المنطقي أن تظل مفتوحة طوال هذه السنوات، من دون إحالتها إلى المحاكمة، وهو ما لن يكون مفيداً للنظام في ظل توجه عدة منظمات حقوقية إلى العمل من الخارج، وبقاء أقلية منها في الداخل، والتي يتم الضغط عليها دائماً.

كما يثير هذا القرار المتأخّر عدة أسئلة أهمها: من يتحمّل مسؤولية التشويه الإعلامي المتعمّد لهؤلاء النشطاء طوال هذه السنوات؟ في ظل تجميد وضعهم القانوني، واتخاذ عدة إجراءات قضائية ضدهم، ومنها المنع من السفر والتحفّظ على أموالهم، وهو ما يعني حرمانهم مع أسرهم من مواردهم الشخصية، بالإضافة إلى إجبار عشرات الحقوقيين الآخرين على الخروج من مصر، بسبب الوضع السيئ الذي وصلت إليه حالة الحقوق والحرّيات خلال السنوات الأخيرة. هل يعني هذا القرار حدوث تغيير إيجابي في الموقف الرسمي في مصر تجاه هذه المنظمات، وفي القلب منها العاملة في المجال الحقوقي؟ الإجابة بالنفي، لوجود عوامل أخرى تقف دون حدوث هذا التغيير، وأهمها: استمرار المناخ والقوانين المقيدة لهذه المنظّمات من جمعيات ومؤسّسات أهلية، بدءاً بالحق في التأسيس، وانتهاء بالتدخل الأمني والإداري في شؤونها، ثم تردّي حالة حقوق الإنسان على كل الصعد، سواء في ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بدءاً من الحريات الشخصية وحرية التنظيم والرأي والتعبير وتقييد وسائل الإعلام وحجب المواقع والحقّ في التجمع السلمي، وانتهاء بالحقّ في العمل والتعليم والسكن والصحة. وبالرغم

> من غير المتوقّع أن يحدث تغيير في موقف أجهزة الدولة المصرية من قضية استقلال منظمات المجتمع المدني

من مرور أكثر من أربع سنوات على إصدار الاستراتيجية لحقوق الإنسان، إلا أن شيئاً لم يتغير على هذا الصعيد إلا بعض خطوات شكلية من دون القيام بإصلاح حقيقي في منظومة القوانين الجزائية والعقابية.

ويمكن القول إن الإدارة المصرية قد انتهجت أساليب أخرى لإضعاف هذه المنظّمات، أهمها: إيجاد مجتمع مدني موازٍ موالٍ للنظام من خلال تشكيل ما يسمّى «التحالف الأهلي التنموي الوطني»، وإنشاء منظّمات حقوقية جديدة تدين له بالولاء واستيعاب بعض المنظّمات القديمة لتكون مهمتها الرئيسية الدفاع عن سلوك النظام في المجال الحقوقي في الداخل والخارج، بتقديم تقارير موازية تشير إلى ما تسمّيه النهج الإيجابي للدولة، خصوصاً عند مناقشة التقارير الوطنية في مجال الحقوق المدنية والسياسية ومناهضة التعذيب وعرض التقرير الرسمي أمام المجلس الدولي لحقوق الإنسان، بل استخدامها كذلك في مراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية بإصدار تقارير تدافع عن مسار أجهزة الدولة في هذه الانتخابات، وتأكيد نزاهتها، بالرغم من كل الانتهاكات التي تقوم بها تلك الأجهزة باستبعاد المرشّحين الجادين من الترشّح، وهو ما حدث في الانتخابات السابقة منذ عام 2014. كما نجحت في دفع أشخاص مقرّبين منها إلى إنشاء منظّمات أهلية ودعمها بكل السبل المادية والسياسية، واختيارها في المجالس القومية لحقوق الإنسان وعضوية لجان معينة، مثل لجنة العفو الرئاسي أو الحوار الوطني، واختيارها كذلك في قوائم عضوية مجلسي النواب والشيوخ.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads